قانون رقم (20) لسنة 2026
بإنشاء
مُؤسّسة دبي للأوركسترا

نحن محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2023 في شأن تنظيم مُؤسّسات النّفع العام ولائحته التنفيذيّة،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2024 بشأن تمكين قطاع الفنون،
وعلى القانون رقم (6) لسنة 2008 بشأن إنشاء هيئة الثقافة والفنون في دبي،
وعلى القانون رقم (26) لسنة 2023 بشأن المجلس التنفيذي لإمارة دبي،
وعلى القانون رقم (12) لسنة 2026 بشأن هيئة تنمِية المُجتمع في دبي،
وعلى المرسوم رقم (9) لسنة 2022 بشأن إخضاع الكيانات الخاصّة ذات النّفع العام المُنشأة بمُوجب تشريع لإشراف ورقابة هيئة تنمِية المُجتمع في دبي،

نُصدِر القانون التالي:

اسم القانون
المادة (1)

يُسمّى هذا القانون **"قانون إنشاء مُؤسّسة دبي للأوركسترا رقم (20) لسنة 2026".**

التعريفات
المادة (2)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثُما وردت في هذا القانون، المعاني المُبيّنة إزاء كُلٍّ منها، ما لم يدل سياق النّص على غير ذلك:

الدولة	:	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الإمارة	:	إمارة دبي.
المجلس التنفيذي	:	المجلس التنفيذي للإمارة.
المُؤسّسة	:	مُؤسّسة دبي للأوركسترا.
مجلس الأمناء	:	مجلس أمناء المُؤسّسة.

المُدير التنفيذي : المُدير التنفيذي للمُؤسّسة.

الأوركسترا : مجموعة مُنظّمة من المُوسيقيين وعازِفي الأدوات المُوسيقيّة المُختلِفة، كالآلات الإيقاعيّة والآلات الوتريّة وآلات النّفخ الهوائيّة وآلات المفاتيح، بالإضافة إلى عدد من المُغنّيين الدّاعمين لتقديم العُروض والأداء المُوسيقي الجماعي، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الغناء الأوبرالي، المسرح الغنائي، الأوركسترا السمفونيّة، أوركسترا الحجرة، أوركسترا الحفرة، أوركسترا الفيلهارموني، وفرق النّفخ.

إنشاء المُؤسّسة

المادة (3)

تُنشأ بمُوجب هذا القانون مُؤسّسة خاصّة لا تهدف إلى تحقيق الرّبح، تُسمّى **"مُؤسّسة دبي للأوركسترا"**، تتمتّع بالشخصيّة الاعتباريّة، والأهليّة القانونيّة اللازمة لمُباشرة الأعمال والتصرُّفات التي تكفل تحقيق أهدافها.

مقر المُؤسّسة

المادة (4)

يكون المقر الرّئيس للمُؤسّسة في الإمارة، ويجوز بقرار من مجلس الأمناء أن يُنشِئ لها فُروعاً داخل الإمارة وخارجها.

أهداف المُؤسّسة

المادة (5)

تهدف المُؤسّسة إلى تحقيق ما يلي:

1. تعزيز وتطوير الفنون والأوركسترا في الإمارة، وإبراز حُضورها على المُستويين الإقليمي والدّولي، والمُساهمة في حفظ وتوثيق وتنمِية الإرث الفنّي المحلّي بمُختلَف مُكوّناته، بما يدعم الهويّة الوطنيّة للإمارة وإبراز التميُّز المُوسيقي الإماراتي.
2. تطوير البنية المُوسيقيّة المحلّية، والمُساهمة في اكتشاف المواهب المُوسيقيّة ورعايتها وتأهيلها، وإعداد جيل من المواهب القادرة على دعم وتطوير الأوركسترا المحلّية والارتقاء بمُستواها الفنّي وتمثيلها في المحافل الدوليّة.

3. دعم الاقتصاد الإبداعي المُرتبِط بالقطاع المُوسيقي وفنون أداء الأوركسترا، والمُساهمة في تعزيز مكانة الإمارة كوجهة رائدة للثقافة والفنون والسِّياحة الثقافيّة.
4. دعم وتعزيز ثقافة الاستثمار والمُساهمة في الصِّناعات المُوسيقيّة والفنون الأدائيّة الجماعيّة، بما يُشجِّع على الارتقاء بجودة الإنتاج الفنّي للأوركسترا.

اختصاصات المُؤسّسة

المادة (6)

يكون للمُؤسّسة في سبيل تحقيق أهدافها، القيام بالمهام والصلاحيّات التالية:
1. تشكيل فرقة الأوركسترا المحلّية من مُختلَف العازفين، والمُشاركة في تقديم الأوركسترا في الحفلات والفعاليّات والعُروض المحلّية والدوليّة.
2. وضع البرامج والمُبادرات المُتعلِّقة بتطوير ونشر الأوركسترا والتُّراث المُوسيقي الإماراتي والفنون الأدائيّة الجماعيّة، وتشجيع مُشاركة أصحاب المواهب فيها، بمن فيهم ذوي الإعاقة.
3. وضع أجندة سنويّة للفعاليّات والحفلات والعُروض المُوسيقيّة الخاصّة بالأوركسترا في الإمارة، والإشراف على تنظيم وإقامة هذه الفعاليّات والحفلات والعُروض بالتنسيق مع الجهات المعنيّة.
4. وضع الخطط اللازمة لتشجيع ودعم فرقة الأوركسترا التابعة للمُؤسّسة، من خلال بناء الشّراكات مع القطاعين العام والخاص داخل الدولة وخارجها.
5. وضع الخطط والبرامج والمُبادرات لتشجيع الموهوبين على دراسة المُوسيقى وإدارة المُؤسّسات المُوسيقيّة والإنتاج المُوسيقي.
6. تأسيس الشّركات والمُؤسّسات والصّناديق بمُفردها أو بالمُشاركة مع الغير، سواءً داخل الإمارة أو خارجها، في مجالات الأوركسترا والفنون الأدائيّة والإنتاج المُوسيقي.
7. استضافة فرق الأوركسترا العالميّة لتقديم عُروض الأوركسترا في الإمارة، سواءً في المُناسبات والاحتفالات الوطنيّة وغيرها.
8. تشكيل اللجان الفرعيّة وفرق العمل الدّائمة والمُؤقّتة، سواءً من مُوظّفي المُؤسّسة أو من غيرهم، لمُعاونتِها في أداء مهامِّها، وتحديد اختصاصاتها وصلاحيّاتها وآليّة عملها.
9. التنسيق والتعاون مع المُؤسّسات وفرق الأوركسترا داخل الدولة وخارجها، وإبرام الاتفاقيّات ومُذكّرات التفاهُم اللازمة لذلك.
10. تملُّك وحيازة واستثمار واستئجار الأموال المنقولة وغير المنقولة والأصول المادّية وغير المادّية والبرامج والمُعِدّات، والتصرُّف فيها بالقدر اللازم لتحقيق أهداف المُؤسّسة ووفقاً للتشريعات السّارية.
11. أي مهام أو صلاحيّات أخرى تكون ذات علاقة بتحقيق المُؤسّسة لأهدافها.

المُستويات التنظيميّة للمُؤسّسة

المادة (7)

تتكوّن المُؤسّسة من المُستويات التنظيميّة التالية:

1. مجلس الأمناء.
2. الجهاز التنفيذي.

تشكيل مجلس الأمناء

المادة (8)

أ- يكون للمُؤسّسة مجلس أمناء، يتألف من رئيس ونائبٍ للرّئيس وعدد من الأعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص، لا يقل عددُهُم عن (5) خمسة أعضاء، ولا يزيد على (11) أحد عشر عُضواً، بمن فيهم رئيس مجلس الأمناء ونائبه، يتم تعيينُهم بقرار من رئيس المجلس التنفيذي، وتكون مُدّة العُضويّة في مجلس الأمناء (3) ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- إذا انتهت مُدّة عُضويّة أعضاء مجلس الأمناء ولم يتم إعادة تشكيل المجلس، فإنّه يستمِر في هذه الحالة أعضاء مجلس الأمناء في أداء مهامِّهم لحين إعادة تعيينِهم أو تعيين أعضاء جُدُد بدلاً عنهُم.

ج- يضع مجلس الأمناء نظاماً لحوْكمة أعماله واجتماعاته وواجبات رئيس مجلس الأمناء وأعضائه.

اختصاصات مجلس الأمناء

المادة (9)

أ- يتولى مجلس الأمناء مُهمّة الإشراف العام على أعمال المُؤسّسة، وضمان قيامها باختصاصاتها المُقرّرة لها بمُوجب هذا القانون والقرارات الصّادرة بمُقتضاه والتشريعات السّارية في الإمارة، والإشراف على تحقيق الأهداف التي أُنشِئت لأجلِها، ويكون له على وجه الخصوص القيام بالمهام والصلاحيّات التالية:

1. اعتماد السِّياسة العامّة للمُؤسّسة وخططها الإستراتيجيّة والتطويريّة، والإشراف على تنفيذها.
2. اعتماد رُؤية المُؤسّسة ورسالتها وقِيَمِها المُؤسّسية وتوجُّهاتها المُستقبليّة.
3. اعتماد مشروع المُوازنة السنويّة للمُؤسّسة وحسابها الختامي.
4. اعتماد الهيكل التنظيمي للمُؤسّسة.
5. اعتماد اللوائح والأنظمة والقرارات المُنظِّمة للعمل في المُؤسّسة، في النّواحي الإداريّة والماليّة والفنّية.

6. اعتماد المشاريع والمُبادرات والأنشِطة والبرامج التي تُسهِم في تحقيق أهداف المُؤسّسة.
7. اعتماد إطار الحوْكمة وإدارة المخاطر وأنظِمة الرّقابة الداخليّة والامتثال، ومُتابعة كفاءتها وفاعليّتها.
8. اعتماد السِّياسات المُنظِّمة لاستثمار أموال المُؤسّسة وأصولها، بما يُحقِّق استدامتها الماليّة، وفقاً للتشريعات السّارية في الإمارة.
9. تعيين المُدير التنفيذي للمُؤسّسة، وتحديد أتعابه ومُكافآته.
10. المُوافقة على تعيين المُدير الفنّي للمُؤسّسة.
11. اعتماد اللوائح المُنظِّمة لقبول المِنَح والهِبات والتبرُّعات، وتحديد أوجُه صرفها واستثمارها، بما يتّفق مع التشريعات السّارية في الإمارة.
12. اعتماد بدل وأثمان الخدمات التي تُقدِّمها المُؤسّسة.
13. المُوافقة على مشاريع الشّراكات التي تُقيمها المُؤسّسة مع الغير.
14. اعتماد التقرير السّنوي للمُؤسّسة حول تنفيذ خطط وإستراتيجيّات المُؤسّسة، مُتضمِّناً تقرير الإنجازات والأداء والتقرير المالي.
15. أي مهام أو صلاحيّات أخرى تكون لازمة لتحقيق أهداف المُؤسّسة.

ب- لمجلس الأمناء تفويض أي من صلاحيّاته المنصوص عليها في البنود (5)، (6)، (9) و(10) من الفقرة (أ) من هذه المادة لنائب رئيس مجلس الأمناء أو لأي من أعضائه أو للمُدير التنفيذي، على أن يكون هذا التفويض خطّياً ومُحدّداً.

الجهاز التنفيذي للمُؤسّسة

المادة (10)

أ- يكون للمُؤسّسة جهاز تنفيذي، يتألّف من المُدير التنفيذي، وعدد من المُوظّفين الإداريين والماليين والفنّيين.

ب- تُناط بالجهاز التنفيذي الأعمال التشغيليّة للمُؤسّسة، وتقديم الدّعم الإداري والفنّي لمجلس الأمناء ومُتابعة تنفيذ القرارات والتوصِيات الصّادرة عنه.

ج- تُحدَّد حُقوق وواجبات مُوظّفي الجهاز التنفيذي للمُؤسّسة وسائر شُؤونهم الوظيفيّة، بمُوجب نظام خاص يُصدِرُه مجلس الأمناء.

تعيين المُدير التنفيذي وتحديد اختصاصاته

المادة (11)

أ- يُعيّن المُدير التنفيذي بقرار من رئيس مجلس الأمناء.

ب- يكون المُدير التنفيذي مسؤولاً مُباشرةً أمام مجلس الأمناء عن إدارة المُؤسّسة وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصّادرة بمُوجبه والتشريعات السّارية في الإمارة، والإشراف على تحقيق الأهداف التي أُنشِئت المُؤسّسة لأجلِها، ويكون له على وجه الخُصوص القيام بالمهام والصلاحيّات التالية:

1. تعيين المُدير الفنّي للمُؤسّسة بعد مُوافقة مجلس الأمناء، وتحديد مُخصّصاته الماليّة.
2. إعداد السِّياسة العامّة للمُؤسّسة وخططها الإستراتيجيّة والتطويريّة والتشغيليّة، ورفعها إلى مجلس الأمناء لاعتمادِها.
3. إعداد مشروع المُوازنة السنويّة للمُؤسّسة وحسابها الختامي، ورفعِهما إلى مجلس الأمناء لاعتمادِهما.
4. اقتراح الهيكل التنظيمي للمُؤسّسة، ورفعه إلى مجلس الأمناء لاعتمادِه.
5. اقتراح اللوائح والأنظِمة والقرارات المُنظِّمة لعمل المُؤسّسة في النّواحي الإداريّة والماليّة والفنّية، بما فيها نظام شُؤون الموارد البشريّة، ورفعها إلى مجلس الأمناء لاعتمادِها.
6. اقتراح البرامج والمُبادرات والمشاريع الخاصّة بمجالات عمل المُؤسّسة، والإشراف على تنفيذها بعد اعتمادِها من مجلس الأمناء.
7. الإشراف على سير العمل اليومي للجهاز التنفيذي للمُؤسّسة.
8. تمثيل المُؤسّسة أمام الغير، وإبرام العُقود والاتفاقيّات ومُذكّرات التفاهُم وفق الصلاحيّات المُعتمدة له من مجلس الأمناء.
9. إعداد التقرير السّنوي عن أنشِطة وأداء المُؤسّسة وإنجازاتها، ونتائج تنفيذ خطط وإستراتيجيّات المُؤسّسة، ورفعه إلى مجلس الأمناء للتوجيه بما يراه مُناسِباً بشأنه.
10. اقتراح بدل وأثمان الخدمات التي تُقدِّمها المُؤسّسة، ورفعها إلى مجلس الأمناء لاعتمادِها.
11. تعزيز العلاقات المُؤسّسية مع المُؤسّسات والجهات الأخرى ذات العلاقة بعمل المُؤسّسة، بما يُسهِم في تحقيق أهدافها.
12. أي مهام أو صلاحيّات أخرى تكون ذات علاقة بتمكين المُؤسّسة من تحقيق أهدافها، يُكلّف أو يُفوّض بها من مجلس الأمناء.

ج- للمُدير التنفيذي تفويض أي من صلاحيّاته المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لأي من مُوظّفي المُؤسّسة، على أن يكون هذا التفويض خطّياً ومُحدّداً، وأن يكون مُتوافِقاً مع جدول الصلاحيّات الذي يعتمِدُه مجلس الأمناء في هذا الشأن.

الموارد الماليّة للمُؤسّسة

المادة (12)

تتكوّن الموارد الماليّة للمُؤسّسة مِمّا يلي:

1. المُخصّصات الماليّة المُقدّمة لها من حُكومة دبي.
2. عوائد أرباح واستثمار المُؤسّسة لأموالها.
3. بدل وأثمان الخدمات التي تُقدِّمها المُؤسّسة.
4. المِنَح والهِبات والتبرُّعات والوصايا والأوقاف والعوائد المُتأتِّية منها، التي تُقدّم للمُؤسّسة ويقبلها مجلس الأمناء.
5. أي موارد ماليّة أخرى يُوافِق عليها مجلس الأمناء.

حسابات المُؤسّسة وسنتها الماليّة

المادة (13)

أ- تُطبِّق المُؤسّسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها أصول ومبادئ المُحاسبة التي يعتمِدها مجلس الأمناء.

ب- تبدأ السّنة الماليّة للمُؤسّسة في اليوم الأوّل من شهر يناير وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كُل سنة، على أن تبدأ السّنة الماليّة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من السّنة التالية.

التعاون مع المُؤسّسة

المادة (14)

على جميع الجهات الحُكوميّة التعاون التام مع المُؤسّسة وتقديم الدّعم اللازم لها، لتمكينها من تحقيق أهدافها والقيام بالاختصاصات المنُوطة بها بمُوجب هذا القانون والقرارات الصّادرة بمُقتضاه والتشريعات السّارية في الإمارة.

تطبيق التشريعات

المادة (15)

تُطبّق على المُؤسّسة التشريعات المعمول بها لدى هيئة الثّقافة والفنون وهيئة تنمِية المُجتمع، والتعليمات والتوجيهات الصّادرة عنهُما.

إصدار القرارات التنفيذيّة

المادة (16)

يُصدِر رئيس مجلس الأمناء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، بعد المُوافقة عليها من مجلس الأمناء.

النّشر والسّريان

المادة (17)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسميّة، ويُعمل به من تاريخ نشره.

محمد بن راشد آل مكتوم

حاكم دبي

صدر في دبي بتاريخ 1 أكتوبر 2026م

الموافـــــق 20 ربيع الآخر 1448هـ